اجتماع لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية الخليجية ينطلق اليوم

العمير: ندرس تجربة الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات للاستفادة منها في مجالسنا

نائب رئيس مجلس الأمة ووفد مجلس الشورى السعودي

علام الكندري مستقبلا عضو مجلس النواب البحريني خميس حمد الرميحي

قال رئيس لجنة الاجتماع التنسيقي البرلماني لمناقشة القضايا الخليجية النائب د.علي العمير ان اجتماع لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية للمجالس التشريعية بدول مجلس التعاون الخليجي المقرر اليوم، سيكون استكمالا للقاءات الخليجية البرلمانية لتطوير العمل البرلماني في المجالس التشريعية الخليجية.

وأضاف العمير في تصريح صحافي أمس، ان برنامج عمل الاجتماع الذي يستضيفه مجلس الامة اليوم، سيتضمن العديد من القضايا والموضوعات ومنها دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات المماثلة في المجال البرلماني علاوة على تنسيق السياسة الإعلامية الخارجية للمجالس التشريعية الخليجية وتقوية العلاقات مع المنظمات الحقوقية.

وبين ان الاجتماع سيتناول كذلك مشروع الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية ومشروع إنشاء مجموعات برلمانية خليجية تخصصية في المجالين التشريعي والاقتصادي فضلا عن متابعه القواعد التنظيمية لعمل لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية ولجنة الاجتماع الدوري لرؤساء المجالس التشريعية وغيرها من القضايا الأخرى.

وأوضح العمير ان ممثلي مجلس الامة سيقدمون اوراق عمل بشأن السياسة الإعلامية والشبكة المعلوماتية ورؤية مجلس الأمة حول التعديلات على النظم والقواعد الخاصة بالاجتماع الدوري واجتماعات لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية.

هذا، وصلت الى البلاد أمس، الوفود البرلمانية البحرينية والاماراتية والعمانية المشاركة في اجتماع لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية للمجالس التشريعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ووصل الى البلاد كل من عضو مجلس النواب في البحرين وعضو لجنة التنسيق الخليجي خميس حمد الرميحي والامين العام لمجلس النواب في البحرين جمال زويد وعضو المجلس العام الوطني في الإمارات ناصر سعيد الخاطري والامين العام للمجلس العام الوطني في الإمارات الدكتور محمد سالم المزروعي.

كما وصل رئيس وفد مجلس الشورى في سلطنة عمان علي بن ناصر بن حمد المحروقي وعضوا مجلس الشورى العماني الشيخ فهد بن سلطان بن سيف الحوسني وعبد الله بن أحمد المالك.

وكان في استقبال الوفود البرلمانية الامين العام لمجلس الأمة الكويتي علام الكندري وعدد من كبار موظفي الأمانة العامة.

هنأ الطراونة لانتخابه رئيسا لمجلس النواب في الأردن

الغانم عزى نظيريه في المملكة المغربية بضحايا حادث الصويرة

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقيتي تعزية إلى كل من رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية كريم غلاب ورئيس مجلس المستشارين محمد الشيخ بيد الله وذلك إثر مأساة حادث السير المؤسف الذي وقع بالقرب من مدينة الصويرة ونتج عنه عدد من القتلى الأبرياء والمصابين.

من ناحية اخرى، بعث رئيس مجلس الأمة برقية تهنئة لرئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة المهندس عاطف يوسف صالح الطراونة وذلك بمناسبة انتخابه رئيسا لمجلس النواب. كما بعث الغانم ببرقية تهنئة لرئيس المجلس الفيدرالي في جمهورية المانيا الاتحادية ستيفان ويل وذلك بمناسبة انتخابه رئيسا للمجلس الفيدرالي في جمهورية المانيا الإتحادية الصديقة

خلال اجتماع حضره الحمود ودشتي والأذينة

فريق الأولويات: جلسة خاصة للقضية الإسكانية في 12 ديسمبر

الشيخ سلمان الحمود والوزيرة رولا دشتي خلال الاجتماع

اتفق فريق الاولويات النيابي مع الحكومة خلال الاجتماع الذي عقد أمس، بحضور الوزراء الشيخ سلمان الحمود ورولا دشتي وسالم الاذينة على عقد جلسة خاصة بالاسكان يوم 12 ديسمبر.

وكان مجلس الأمة قد أعطى القضية الإسكانية اولوية لدور الانعقاد الحالي وجعلها عنوانه، وهي احد محاور استجواب النائب رياض العدساني المقدم لرئيس الوزراء والمدرج على جدول اعمال جلسة 12 نوفمبر.

عنوانه التعسف مع الأطباء

القويعان أضاف بنداً جديداً لاستجواب وزير الصحة

حسين القويعان

طلب النائب الدكتور حسين القويعان من رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم هنا اليوم اضافة بند جديد الى محور الفساد المالي والاداري في طلب استجوابه لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح.

وافاد النائب القويعان في كتابه الرسمي الى رئيس مجلس الأمة بان طلبه يتمثل في اضافة بند جديد الى محور الفساد المالي والاداري وهو «التعامل غير القانوني والتعسفي تجاه الاطباء ومثال على ذلك ما تعرضت له الدكتورة كفاية عبدالملك من نقل من مستشفى الاميري الى مستشفى الامراض السارية».

وكان القويعان قدم الأسبوع الماضي صحيفة استجواب وزير الصحة، وجاءت محاور صحيفة الإستجواب عن الإخلال بالمشاريع الحيوية للوزارة ومنها مناقصة إلغاء المستشفيات الأربعة، والفساد والمالي والإداري، والإهمال المتعمد للوزارة والعزوف عن متابعة شئونها الداخلية.

ناقشت توحيد الدعوى العمومية خلال اجتماعها الثاني

«التشريعية»: فريق لدراسة نقل جهاز التحقيقات إلى النيابة

- اللجنة رفضت رفع الحصانة عن معصومة في جنحة الصحافة المرفوعة من قبل الطبطبائي
- الجيران أعلن موافقته على رفع الحصانة عن أي نائب من باب عدم إعاقة حق التقاضي

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية (تصوير: صالح محمد)

عقدت اللجنة التشريعية بمجلس الأمة اجتماعها الثاني والذي ناقشت خلاله عدة موضوعات كان من أبرزها توحيد الدعوى العمومية.

وأعلن مقرر اللجنة التشريعية النائب د.عبدالكريم الكندري أن اللجنة وافقت أمس، على تشكيل فريق من اللجنة برئاسة النائب يعقوب الصانع وعضوية عبدالكريم الكندري لوضع تصور نهائي لاقتراح قانون بعد دراسة الاقتراحات المقدمة والملاحظات الحكومية حول توحيد الدعوى العمومية وانشاء نيابة الجنح يأخذ بعين الاعتبار المشكلات العملية التي قد تواجه نقل جهاز التحقيقات إلى النيابة في حالة اقراره.

وبين الكندري أن اللجنة قد رفضت رفع الحصانة عن د. معصومة المبارك في جنحة الصحافة المرفوعة من قبل د.وليد الطبطبائي بأغلبية 3 نواب لـ 2، مؤكدا بانه كان من الموافقين على رفع الحصانة هو والنائب د. عبدالرحمن الجيران الذين أكدو أن هذا موقفهم من أي طلب رفع حصانة سيقدم بالمستقبل أيضا لأي نائب من باب عدم اعاقة حق التقاضي المكفول للمواطنين.

لجنة «الداخلية والدفاع» لن تستعجل بإقراره

الشمري: قانون التجنيد مازال تحت الدراسة

أكد النائب سلطان الشمري ان هناك توافق نيابي حكومي لجعل قانون التجنيد ضمن أولويات دور الانعقاد الحالي مشيرا ان لجنة الدفاع والداخلية لن تستعجل إقرار القانون الجديد للتجنيد إلا بعد دراسة مستفيضة وأخذ رأي المختصين وذالك لتلافي سلبيات القانون القديم، مضيفا ان اللجنة ستستدعي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح في الاجتماعات المقبلة لدراسة التعديلات على القانون القديم.

وكشف الشمري ان الجراح ابلغه انه سيطرح على اللجنة عدة تعديلات من ابرزها ان يشمل التجنيد بالإضافة إلى الجيش جميع مؤسسات الدولة المدنية التي تعاني من نقص مشيرا ان اللجنة ستناقش جميع التعديلات المقترحة من الجراح وستتريث في إبداء موقفها النهائي من التعديلات الجديدة وذالك بعد دراستها من جميع النواحي الايجابية والسلبية حتى يظهر القانون الجديد للتجنيد في حلة جديدة تصقل مهارات الشباب الكويتي وتزيده خبرة بالحياة وتسد الفراغ في مؤسسات الدولة.

أعلن بدء المساءلة السياسية لوزير المالية

الصانع: قدمت طلب تشكيل لجنة تقصي حقائق بشأن التجاوزات في «التأمينات»

يعقوب الصانع

اعلن امين سر مجلس الامة النائب يعقوب الصانع عزمه التدرج في المساءلة السياسية تجاه وزير المالية عبر تقديمه طلب تشكيل لجنة تقصي حقائق بشأن تناقض معايير الحوكمة وتضارب مصالح اعضاء مجلس ادارة مؤسسة التامينات الاجتماعية والتجاوزات والخسائر المستمرة الواردة في تقارير ديوان المحاسبة المتلاحقة نتيجة تجاوزات مالية وإدارية للمؤسسة. ومن جهة اخرى طالب وزير التجارة والصناعة بسرعة تفعيل قانون هيئة الغذاء والتغذية لمواجهة تجارة الاغذية الفاسدة.

وقال الصانع في مؤتمر صحافي امس «منذ المجلس السابق وانا ادق ناقوس خطر تجاوزات المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية التي من واجبها المحافظة على أموال المتقاعدين وبمنأى عن المضاربة غير المدروسة وتتوخى أقصى درجات الحيطة الحذر وان تكون خير معين للمتقاعدين»، مبينا انهم انها لم تراعي مبادئ الحوكمة وتضارب المصالح والشفافية والإفصاح.

وقال الصانع ان هذه المؤسسة يدير شخص واحد هو رئيس كل شيء فهو رئيس المحافظ الاستثمارية وهو مدير عام المؤسسة وهو رئيس الشركات ومدير البنك وهو الذي يامر قسم الاستثمار الأجنبي. وكشف الصانع ان تقارير ديوان المحاسبة السابقة كشفت تجاوزات بملايين الدنانير للتامينات، وكذلك الاخير الذي كشف عن تجاوزات بلغت 503 مليون دولار، مشيرا إلى أن احد تجاوزات الصناديق التي اتكلم عنها تلخصت بزيادة رأسماله 60.9 مليون و50 مليون دولار امريكي كلها راحت على التوالي هباء منثورا.

واكد الصانع ان المؤسسة بمجلس إدارتها ومديرها العام تضرب بعرض الحائط كل ملاحظات ديوان المحاسبة، مشيرا الى مخالفة بصندوق وفرة نيويورك بلغت 300 مليون دولار في ظل عدم موافقة اللجنة العليا للاستثمار.

واضاف الصانع: يتذكر الجميع ما أعلنته سابقا من انني تحدثت مع الاخ وزير المالية ونقلت للرأي العام الكويتي ما وعد به من تشكيل لجنة تحقيق في الامر «لكن لم ارى منه هذه اللجنة للاسف»، موضحا: لذلك عزمت على التدرج في المساءلة السياسية تقدمك بإعادة تشكيل لجنة تقصي الحقائق، إيمانا مني بها كما نصت المذكرة التفسيرية للدستور بعدم التوجه للاستجواب دون تدرج بل بعد تعرضنا للأمر إيرادا وردا ووصلنا الى مرحلة عدم خلط الاوراق فيما يقدم من استجوابات حاليا.

وبين الصانع: ان اعضاء مجلس ادارة التامينات يراسون شركات خاصة تملك مؤسسة التامينات راسمال فيها، معلقا «باي منطق ومعايير حوكمة يتم ذلك الا يخدم هذا باي حال من الاحوال مصالح هذا الرئيس»، قائلا: لهذا نشاهد شخص واحد يعيث في الارض فسادا بمؤسسة التامينات.

ووجه حديثه لوزير المالية: ان كنت غير قادر قادر على معالجة الامر بالفعل وان لم توافق الحكومة على اللجنة او استخدمت أدواتها لمنع تشكيلها «اعتقد انني سأصل الى طريق.. آخر الدواء الكي»، مبينا: بلغ السيل الزبى في المؤسسة، مشيرا ان البلد بلا حسيب او رقيب حين نرى في المؤسسة رئيسا واحدا لكل شيء، وتدارك: اعلم ان الاخ وزير المالية لا يقبل بالخطأ وانا أوجه له هذه الرسائل إيمانا مني بانه يحارب الفساد ويحرص على مبادئ الحوكمة والشفافية، ولطالما كان محافظ البنك المركزي ووصل الى مرحلة الاستقالة منه لانه لم يقبل بما رآه بأم عينه من تجاوزات وفساد، مضيفا: نريد منه اتخاذ اجراءات مهما كان الشخص ذر سطوة ونفوذ ومهما كانت الموائمة السياسية، ولن نقبل باستمرار «one man show» في التامينات، مضيفا: يعز علي ان أوجه هذه الرسائل السياسية لشخص مثل وزير المالية الحالي وان اصل معه لمرحلة الاستجواب، مؤكدا: نحن أقسمنا على الابتعاد عن الموائمة السياسية ان كانت القضية مستحقة بوجهة نظر اي نائب رغم وجهات نظر البعض من الاستجوابات.

ما أسباب تأخر إنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة؟

العازمي يسأل عن إهدار المال العام في مناقصة استئجار المركبات

حمدان العازمي

استفسر النائب حمدان العازمي من وزيرة الشؤون الإجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي عن تأخر الوزارة في طرح المناقصة الجديدة بشأن استئجار المركبات المتنوعة، مما ترتب عليه تمديد العقود بتكلفة بلغت 1.732.944 دينار، ومن ثم تشغيل سيارات متقادمة بالقيمة الإيجارية نفسها؟

وقال العازمي في سؤاله: باطلاعنا على تقرير ديوان المحاسبة على ميزانية وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل والمعروض على جدول إعمال مجلس الأمة، سجل الديوان العديد من الملاحظات والمخالفات البعض منها هدر للمال العام دون مبرر أو سند قانوني، كما أورد الديوان ملاحظات هامة على وجود مخالفات في المخازن والمستودعات.

وسأل كيف توافق الوزارة على التمديد الثاني لأعمال العقدين رقمي «6 و7 – 2010/2011» الخاصين بتأجير المركبات بتكلفة إيجارية بلغت 286.836 دينار قبل أخذ موافقة ديوان المحاسبة المسبقة؟

وأستفسر ما إجراءاتكم تجاه هدر المال العام عبر استئجار سيارات بأعداد تفوق حاجة الوزارة، ومن ثم عدم الاستخدام الأمثل لها وتحميل المال العام بمبالغ كان يمكن توفيرها؟

وسأل لماذا تجاهلت الوزارة فرض الغرامة المستحقة على الشركة القائمة بأعمال خدمة النزيل والأم البديلة وتوريد الحفاضات لذوي الاحتياجات الخاصة بقطاع الرعاية الاجتماعية بسبب عدم توفيرها العمالة المتفق عليه؟

وتسائل لماذا تم زيادة عدد العمال بالمناقصة الجديدة رقم «10 – 2012/2013» إلى 594 عاملاً بدلاً من تخفيضها بما يتفق مع الأعداد الفعلية المستخدمة بالعقد الحالي رقم «14 – 2009/2010» للمناقصة رقم «8 – 2008/2009»، والذي يتراوح بين 374 و393 عاملاً؟ وما أسباب الارتباط مع الشركة على أمر تغييري على العقد بالنقص بمبلغ 510.810 دينار قبل العرض على ديوان المحاسبة؟

كما وجه العازمي سؤالا آخر إلى وزيرة الشؤون الإجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي حول أسباب تأخر انشاء الهيئة العامة للقوى العاملة، رغم وجود بند خاص بها في قانون العمل الجديد، مؤكدا أن تأخر إنشاء الهيئة تسبب في تأخر العديد من المعاملات، وساهم في ترسيخ «المركزية» داخل أروقة الوزارة، كما تسبب في انتشار الواسطة التي أصبحت أساسا لتخليص المعاملات.

وتساءل العازمي عن إجراءات الوزارة للدفع بإنشاء الهيئة بعد توقف الأمر منذ فترة، ورغم مصادقة مجلس الأمة عليه، مشددا على ضرورة إنصاف العاملين في القطاع الأهلي، كونهم الطرف الاضعف في المعادلة العمالية، وجاء في نص السؤال ما يلي:

صدر قانون العمل الجديد في عام 2010 ونص القانون على انشاء هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تسمى «الهيئة العامة للقوى العاملة» يشرف عليها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، تتولى الاختصاصات المقررة للوزارة في هذا القانون، وكذلك استقدام العمالة الوافدة بناء على طلبات اصحاب العمل ويصدر بتنظيمها قانون.

ورغم مرور 3 سنوات على إصدار القانون، لم تر خطوات عملية للبدء في تنفيذ إنشاء الهيئة، ولم نسمع إلا تصريحات من قبل المسؤولين في الوزارة بأن العمل جار لإنشاء الهيئة وأن المعاملات لا تعطل، وما نراه على أرض الواقع عكس ما يصرح به مسؤولي الوزارة، فانتشار الواسطة وتوقف المعاملات عليها معروف ومشهور في أروقة الوزارة، بل وأصبح الأساس الذي تبنى عليه المعاملات.